وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الخميس

التاريخ: ٢٧-٨-٢٠٢٠

القبس

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إجراءات قانونية بحق من يخالف القرار

النائب العام يأمر بمنع النشر في «شبكة بنيدر»

■ المتهم الإيراني أقرّ بأنه يتعاون مع مستشارين وقضاة.. وتربطه بهم علاقات وطيدة

أمر النائب العام المستشار ضرار العسعوسي بجعل التحقيق سريا في القضية رقم 2020/1942 حصر العاصمة المقيدة بناء على بلاغ الاجهزة الامنية بوزارة الداخلية، الذي تضمن قيام احد المتهمين في القضية، وهو ايراني الجنسية، بتهمة الرشوة وغسل الاموال.

اوضح بيان صحافي صادر من النيابة العامة امس، ان منع النشر جاء بمناسبة التحقيقات التي تباشرها النيابة في القضية بتلقي المتهم الايراني رشاوى، وفقا لما جاء بإقراره وبمحضر الجهة الامنية، وانه يتعاون مع بعض المستشارين والقضاة فيما يتعلق بوظيفتهم القضائية وتربطه بهم علاقات وطيدة.

إساءة بالغة

واشار البيان الى ان امر المنع جاء نظرا لما تم تداوله بوسائل الاعلام المقروءة والمرئية والمسموعة وفي برامج التواصل الاجتماعي بشبكة الانترنت، حول موضوع هذه القضية والتحقيقات التي تجريها النيابة العامة، مما يسيء إساءة بالغة الى المصلحة العامة والوطنية ومصلحة التحقيق، ويلحق اشد الضرر بالمصالح القومية للبلاد، ويمس بسمعة القضاء الكويتي الذي يشهد الجميع بنزاهته.

وشدد البيان على ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته بعد محاكمة عادلة تكفل له ضمانات الدفاع عن نفسه، مؤكدا ان المنع يأتي حرصا على عدم الزج باسماء بعض القضاة والمستشارين قبل ثبوت إدانتهم.

إجراءات قانونية

واوضح البيان ان الامر جاء إعمالا لنص المادة (75 فقرة 2) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية المعدلة بالقانون رقم 2012/3 بجعل التحقيق سريا في هذه القضية، وبمنع اي اخبار او بيانات عنها، مشيرا الى انه سوف تتخذ الإجراءات القانونية ضد كل من تسول له نفسه مخالفة حظر النشر في هذه القضية.

ضرار العسعوسي

> المنع لأن المتداول يسيء إلى المصلحة العامة ومصلحة التحقيق ويلحق أشد الضرر بالمصالح القومية للبلاد ويمسّ بسمعة القضاء

> النيابة العامة ستحيط وسائل الإعلام بما تنتهي إليه التحقيقات

ولفت الى ان النيابة العامة سوف تقوم بإحاطة وسائل الاعلام بما تنتهي إليه التحقيقات فور الانتهاء منها.

أسباب منع النشر

حدد النائب العام جملة أسباب لإصداره قرار منع النشر في القضية، وهي:

1. الإساءة البالغة إلى المصلحة العامة والوطنية ومصلحة التحقيق
2. إلحاق أشد الضرر بالمصالح القومية للبلاد
3. المساس بسمعة القضاء الكويتي الذي يشهد الجميع بنزاهته
4. عدم الزج بأسماء بعض القضاة والمستشارين قبل ثبوت إدانتهم

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-٨-٢٧	٣	١٦٨٧٧

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

النائب العام يأمر بسرية التحقيق حفاظاً للمصلحة الوطنية وحرصاً على عدم الزجّ بأسماء قضاة ومستشارين قبل ثبوت إدانتهم

منع النشر عن «شبكة فؤاد»

- تداول معلومات عن القضية يلحق أشدّ الضرر بالمصالح القومية ويمس بسمعة القضاء النزيه
- المتهم بريء حتى تثبت إدانته بعد محاكمة عادلة

أمر النائب العام المستشار ضرار العسعوسي بجعل التحقيق سرياً، في القضية رقم 1942 /2020 حصر العاصمة، المقيدة بناء على بلاغ الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية، الذي تضمن قيام أحد المتهمين في القضية، وهو إيراني الجنسية، بتهمة الرشوة وغسل الأموال وفقاً لما جاء بإقراره وبمحضر الجهة الأمنية، وأنه بتعاون مع بعض المستشارين والقضاة، في ما يتعلق بوظيفتهم القضائية، وتربطه بهم علاقات وطيدة.

وأوضح بيان للنائب العام أن قرار منع نشر أي أخبار أو بيانات عن القضية جاء «نظراً لما تداول بوسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، وفي برامج التواصل الاجتماعي بشبكة الإنترنت، حول موضوع هذه القضية، والتحقيقات التي تجريها النيابة العامة، مما يسيء إساءة بالغة إلى المصلحة العامة والوطنية ومصلحة التحقيق، ويلحق أشد الضرر بالمصالح القومية للبلاد، ويمس بسمعة القضاء الكويتي الذي يشهد الجميع بنزاهته».

وشدد البيان على أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته، بعد محاكمة عادلة تكفل له ضمانات الدفاع عن نفسه»، مبيناً أن منع النشر وسرية التحقيق يأتيان «حرصاً على عدم الزج بأسماء بعض القضاة والمستشارين قبل ثبوت إدانتهم».

وبين أن القرار يأتي «إعمالاً لنص المادة (75 فقرة 2) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية المعدلة بالقانون رقم 3 /2012»، مشددا على «اتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من تسول له نفسه مخالفة حظر النشر في هذه القضية»، ومشيراً إلى أن «النيابة العامة ستقوم بإحاطة وسائل الإعلام، بما تنتهي إليه التحقيقات فور الانتهاء منها».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-٨-٢٧	٢	١٤٩٤٤

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

النائب العام يحظر النشر في قضية «غسيل بنيدر»

- حرصاً على عدم الزج بأسماء قضاة ومستشارين قبل ثبوت إدانتهم
- تداول القضية يضر بمصالح البلاد ويمس سمعة القضاء النزيه
- إجراءات قانونية ضد كل من تسول له نفسه مخالفة القرار

أمر النائب العام المستشار ضرار العسعوسي بحظر النشر وجعل التحقيق سرياً في القضية رقم «1942 / 2020» حصر العاصمة (المعروفة باسم غسيل بنيدر)، المقيدة بناء على بلاغ الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية الذي تضمن قيام أحد المتهمين في القضية، وهو وافد إيراني، بالرشوة وغسل الأموال.

وأوضح بيان صحافي صادر من النيابة العامة أن هذا المنع جاء بمناسبة التحقيقات التي تباشرها النيابة في القضية، وإقرار المتهم الإيراني، وفقاً لما جاء بمحضر الجهة الأمنية، بتعاونه مع بعض المستشارين والقضاة، فيما يتعلق بوظيفتهم القضائية، وأنه تربطه بهم علاقات وطيدة.

وأوضح البيان أن أمر المنع جاء نظراً لما يُتداول في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي حول موضوع القضية وتحقيقات النيابة، مما يسيء إساءة بالغة للمصلحة العامة والوطنية ومصلحة التحقيق، ويلحق أشد الضرر بالمصالح القومية للبلاد، ويمس بسمعة القضاء الكويتي الذي يشهد الجميع بنزاهته.

وشدد على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته بعد محاكمة عادلة تكفل له ضمانات الدفاع عن نفسه، مؤكداً أن منع النشر يأتي حرصاً على عدم الزج بأسماء بعض القضاة والمستشارين قبل ثبوت إدانتهم.

وبينما أوضح البيان أن الأمر جاء إعمالاً لنص المادة (75 فقرة 2) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية المعدلة بالقانون رقم 2012/3 بجعل التحقيق سرياً في هذه القضية وبمنع تداول أي أخبار أو بيانات عنها، شدد على اتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من تسول له نفسه مخالفة ذلك، لافتاً إلى أن النيابة ستحيط وسائل الإعلام بنتيجة التحقيقات فور الانتهاء منها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخمس	٢٧-٨-٢٠٢٠	١	٤٥١١

النهار
محليات

نسبة الإنجاز في تشييده بلغت 34%

قصر العدل الجديد مرشح للفوز بجائزة عالمية

كتب علي الفرحان

وصلت نسبة الإنجاز في مشروع تطوير قصر العدل الجديد إلى 34% حيث انطلقت أعمال تنفيذ المشروع في أوائل العام الماضي 2019 علماً بأن الديوان الأميري قد كُلف بالإشراف على تنفيذه ليعكس التطوّر المستمر للنظام القانوني والقضائي في البلاد.

وصمم المشروع ليصبح أضخم صرح قضائي في الشرق الأوسط، حيث يمتد على مساحة 33،384،50 متر مربع، وبارتفاع يزيد على 26 طابقاً مع إطلالات مباشرة على الخليج العربي. ويضم المشروع أكثر من 141 قاعة محكمة وحوالي 131 ألف متر مربع من المساحات المكتبية الصافية.

المهندس في الديوان الأميري ابراهيم أشكناني قال ان المشروع يتألف من برجين معلقين متقابلين يحملان شكل ميزان العدل ما يحاكي قيم ومبادئ العدالة الراسخة. وقال: وكنا قد سعينا للوصول إلى تصميم يعكس التزام الكويت وقضائها بتحقيق العدالة بين الأفراد والمجتمعات، كما يواكب الحداثة والتطوّر العمراني الذي تشهده البلاد، ما يهيئ رجال القضاء لأداء رسالتهم في بيئة عملية ومثالية، حيث قام الديوان بالتعاقد مع المكتب العربي للاستشارات الهندسية -أكبر الجهات الاستشارية الكويتية الرائدة في المنطقة- لتصميم هذا المشروع العالمي، والإشراف على تنفيذه بأعلى معايير الجودة والتميز».

واضاف أن أعمال تنفيذ المشروع جارية على قدم وساق رغم التحديات التي تواجهها بسبب أزمة فيروس كورونا، مؤكداً حرص القيّمين على المشروع بالالتزام بتطبيق أعلى معايير الأمن والسلامة في سبيل الحفاظ على الأرواح داخل موقع العمل، حيث تم استئناف الأعمال بالتركيز على اتباع كل التدابير الوقائية والاحترازية، إلى جانب التقيد بارتداء قناع الوجه، والنظارات الواقية أو واقي الوجه، وسترات وأحذية السلامة، بالإضافة إلى مراعاة إرشادات التباعد الاجتماعي، مشيرا إلى أن مشروع مبنى قصر العدل الجديد قد تم ترشيحه أخيراً للفوز بالجائزة في نهائيات «مهرجان العمارة العالمي» الذي يعد من بين أضخم الصروح المعمارية العدلية حول العالم، وقد صنف المشروع ضمن فئة المشروعات المدنية المستقبلية من بين أكبر المشاريع الدولية، وتم تقييمه من قبل أبرز لجان التحكيم العالمية. كما رُشح المشروع أيضاً للفوز بجائزة موقع «أخبار العمارة العالمية». من جانبه، اعتبر الرئيس التنفيذي للمكتب العربي طارق شعيب اننا شركاء في التنمية الوطنية لأكثر من خمسة عقود، ونفتخر بالمشاركة في دعم جهود الديوان الأميري الطامحة لتسريع عجلة خطط التنمية وإنجاز مشاريعها بوتيرة سريعة، وبناءً على ذلك قمنا بإنجاز 67% تقريباً من الأعمال الإنشائية في وقت قياسي من خلال تعيين تكنولوجيات البناء السريع، والذي يعتبر جزءاً من اختصاصاتنا التي نتميز بها في تنفيذ المشاريع الضخمة».

ولفت الى ان نسبة الإنجاز للأعمال في المشروع وصلت إلى 34% تقريباً بالرغم من الصعوبات التي واجهناها جراء الإغلاق العام بسبب تفشي الوباء العالمي COVID-19، فإنه جار استكمال الأعمال الإنشائية للهيكل الخرساني، وأعمال الإلكتروميكانيك والتشطيبات. وقد بدأت عملية البناء بإزالة مواقف السيارات السطحية وأعمال نقل وتحسين المرافق والخدمات وتشييد المنشآت الجديدة مقابل موقع قصر العدل القائم حالياً ليتم تطويره واستكمال الهيكل النهائي للمنشأ، الذي ستشتمل مساحاته الداخلية على مكاتب إدارية وقاعات جلسات وغرف للتداول وقاعات انتظار وغرف لحجز المتهمين، كما سيتم تخصيص مداخل ومخارج منفصلة للقضاة والموظفين والمراجعين والمتهمين كل على حدة، إلى جانب منشأ خاص لمواقف السيارات يوفر حوالي 3،154 موقف آلي وتقليدي.

وفي وصفه للتصميم المعماري للمشروع المرشح لجوائز عالمية، أفاد شعيب: «بأن الكتلة المعمارية للمبنى ترمز إلى ميزان العدل والإنصاف داخل القصر، بحيث يتمثل التصميم العصري للمشروع في برجين معلقين متقابلين، كما يحاكي تصميم واجهاته الخارجية مع التجويف الذهبي بين الجناحين شكل حجر الجيود الذهبي اللامع، ببريقه الغني والمميز في قلب المبنى ليعكس القيمة الكبيرة للعدالة وشفافيتها بالأساس. علماً بأن المناطق العامة المخصصة للزائرين والمراجعين تقع في قلب المنشأ وتحيط بها المكاتب الحكومية، مما يرمز إلى أن العدالة نفسها تحمي الشعب، فضلاً عن أن كل ميزة داخل المبنى تعكس وتدعم وظيفتها المزدوجة كمساحة لكل الزائرين.» واضاف: أن هذا الفراغ الشاسع بين البرجين هو جوهرة المبنى، والذي يسمح للضوء الذهبي المنعكس من واجهاته الداخلية، والمستوحاة من الهندسة التقليدية في الشرق الأوسط، بالتخلل إلى الغرف والقاعات من جوف المبنى، وقد تم تجهيز الواجهات الزجاجية بنوافذ مختلفة الحجم تناسب الأغراض المحددة للغرف خلف تلك النوافذ من أجل توفير ضوء طبيعي كافٍ. وسيتم تنسيق الموقع بعناصر خضراء تقليدية، منها ساحات النخيل والأشجار المزهرة وحدائق ورود تضيف اللون والجمال إلى الموقع.

جانب من الأعمال الإنشائية في مبنى قصر العدل الجديد

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-٨-٢٧	٢	٤٠٦٧

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«المحامين»: قبول 146 عضواً جديداً

| كتب علي العلاس |

أعلن مجلس إدارة جمعية المحامين، عن قبول 146 متقدماً للدفعة الثانية من المحامين الجدد، من أصل 230 محامياً تقدموا إلى لجنة القبول عبر منصة القيد الالكتروني، مشيراً إلى أنه جارٍ استكمال أوراق 76 متقدماً، في حين تم رفض 8 طلبات لعدم توافر شروط المادة 2 من قانون تنظيم المهنة.

ودعا عضو مجلس الإدارة خالد السويفان المحامين الجدد، إلى التمسك بميثاق الشرف لتقاليد وآداب مهنة المحاماة، والتقيد بقانون تنظيم المهنة، لافتاً إلى مواصلة الجمعية العمل على برنامج «كفاءات»، الذي سعت من خلاله في الفترة الماضية، إلى توفير فرص عمل للمحامين الجدد، لدى مكاتب زملائهم، بالتواصل مع الشركات والمؤسسات والبنوك العاملة داخل الكويت، لتوفير فرص عمل لهم في الإدارات القانونية بها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٧-٨-٢٠٢٠	٤	١٤٩٤٤

الراي

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مدير أمن الدولة أمام النيابة: لا تجاوز في تحقيقات «الماليزي»

استمعت النيابة العامة أمس إلى مدير أمن الدولة العميد طلال الصقر في قضية تسريبات تحقيقات جهاز أمن الدولة، وأمرت بصرفه من النيابة بلا كفالة بعد أن انتهت من السماع إلى أقواله.

وأكد الصقر أن التحقيقات في قضية الصندوق الماليزي التي سربت تمت وفق الأطر القانونية المعمول بها ولا يوجد فيها أي تجاوز.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٧-٨-٢٠٢٠	٢	١٤٩٤٤

الأنباء

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

هنأ وزير الداخلية بنيل ثقة المجلس بأغلبية 35 صوتاً مقابل 13.. وطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة قوانين «الداخلية والدفاع» غير مكتمل الأركان

الغانم: إدراج استجوابَي الكندري و السبيعي لرئيس الوزراء على جدول أول جلسة مع جواز تأجيل المساءلتين حسب اللائحة

هنأ رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بتجديد الثقة بعد رفض 35 نائبا لطلب طرح الثقة.

وأعلن الغانم عن تسلمه رسميا استجوابين من قبل النائب د. عبدالكريم الكندري، والنائب الحميدي السبيعي لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد .

وقال الغانم في تصريح صحافي في مجلس الأمة أمس «جلسة اليوم (أمس) جلسة خاصة دعوت لها للتصويت على طلب طرح الثقة الذي قدم في استجواب النائب شعيب المويزري للوزير أنس الصالح وتم تجديد الثقة به بعد رفض 35 نائبا للطلب وتأييد 13 نائبا».

وذكر الغانم أن استجواب النائب د. عبدالكريم الكندري لسمو رئيس مجلس الوزراء مكون من ثلاثة محاور، في حين أن استجواب النائب الحميدي السبيعي مكون من محورين، مبينا أنه وفقا للإجراءات اللائحية تم إبلاغ سمو الرئيس بالاستجوابين وسيدرجان على جدول أعمال أول جلسة قادمة في الاول من سبتمبر المقبل.

وأوضح الغانم أنه وفقا للمدد اللائحية فمن حق سمو رئيس مجلس الوزراء طلب تأجيل مناقشة الاستجوابين في الجلسة القادمة والمدرج على جدول أعمالها استجواب وزير التربية ووزيرالتعليم العالي د.سعود الحربي.

من جهة أخرى، قال الغانم «البعض ادعى بأن هناك طلب جلسة خاصة يوم أول من أمس الثلاثاء وأني لم ألتزم باللائحة ولم أوجه الدعوة لعقدها».

وأوضح الغانم أن هناك قرارا من المجلس بتاريخ 24 مارس 2020 بتفويض وتكليف مكتب المجلس بتحديد مواضيع الجلسات بعد جائحة كورونا، مبينا أن هذا يشمل الجلسات العادية والخاصة.

وقال الغانم «قبل طلب عقد الجلسة الخاصة الذي قدمه النائب محمد المطير ومجموعة من النواب هناك طلبات أخرى قدمت، منها طلب النائب عبدالله الكندري وآخرين لعقد جلسة خاصة بشأن دعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي لا تقل أهمية عن هذه الجلسة ولم يحتج أو يصرح مثلما صرح به الآخرون لأنه يريد العنب ولا يريد الناطور».

وأضاف الغانم أن طلبات الجلسات الخاصة المكتملة الأركان لائحيا ستعرض على مكتب المجلس، وستكون هناك مواعيد لأيام تلك الجلسات.

وذكر الغانم أن النائب صفاء الهاشم ومجموعة من النواب قدموا ايضا طلبا محددا مكتمل الأركان اللائحية لمناقشة مشروع القانون بشأن المنطقة الشمالية (مدينة الحرير)، مضيفا «هذا الطلب مدرج وموجود ونسقوا مع مكتب المجلس وستكون هناك جلسة خاصة له».

وأشار الغانم إلى أن النواب الذين قدموا طلب الجلسة لتكون يوم أمس طلبوا فيه جلسة خاصة يوم الثلاثاء 25 أغسطس لمناقشة وإقرار القوانين ذات الصلة بلجنة الداخلية والدفاع بشأن حق الإدلاء بأكثر من صوت.

وقال الغانم قائلا «لا يوجد شيء عام اسمه القوانين ذات الصلة بل أنت تحدد هذه القوانين وتذكرها إما كتقارير أو كقوانين، وما يساند هذا القول هو ما جاء في المادة 72 من اللائحة الداخلية للمجلس والتي نصت على (للرئيس أن يدعو لاجتماع قبل موعده العادي إذا رأى ضرورة لذلك، وعليه أن يدعو إذا طلبت ذلك الحكومة أو عشرة من الأعضاء على الأقل ويحدد في الدعوة المطلوب عرضه).

وأضاف الغانم «هذا الطلب مرفوض لسببين أولهما أنه غير مكتمل الأركان اللائحية وأيضا لن يدرج قبل الطلبات الأخرى، فليس هناك أحد أحسن من أحد، ومن لا يعرف باللائحة يستطيع أن يسأل، لكن تقدم طلبات غير لائحية وتريد من الرئيس أن يفرضها على الآخرين، لا».

وأشار الغانم إلى أن ما ورد في مضبطة جلسة 24 مارس بالصفحة 233 والتي خولت مكتب المجلس تحديد مواضيع الجلسات رد على كل ما يثار.

من جانب آخر، قال الغانم «الفلاش ميموري الذي أرسله نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية إلى المجلس والمتعلق بالتسريبات موجود بالأمانة العامة وبعض النواب منهم النائب د. بدر الملا استمع له، ورئيس لجنة التحقيق طلب نسخة أيضا ووافقت له على ذلك فلا يوجد حجر على أي معلومة ونتعامل بكل شفافية وكل وضوح».

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-٨-٢٧	٩	١٥٩٤٤

الراي

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الخالد تهاون في حماية الثروة النفطية ومحاسبة المتجاوزين على المال العام»

السبيعي يسائل رئيس الوزراء: أوضاع البلاد تتهاوى في ظل سوء التعامل والتراخي بملفات الفساد

مناقشات نيابية في الجلسة

قدم النائب الحميدي السبيعي استجواباً لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد من محورين، قال فيه إنه منذ صدور مرسوم تعيينه رئيساً لمجلس الوزراء بتاريخ 19 نوفمبر 2019 اي قبل 9 أشهر و8 ايام حتى اليوم، بما يقارب 282 يوماً، تنتقل الدولة من فشل إلى فشل، ومن عجز إلى عجز، ومن تفجر كل تداعيات الفساد الإداري والمالي وضعف الأداء والتردد في اتخاذ القرار، والتهاون والتراخي في حسم ملفات مصيرية، فالأوضاع في البلاد تتهاوى في ظل سوء التعامل والتراخي مع ملفات الفساد.

وتناول المحور الأول: التهاون والتراخي في حماية الثروة النفطية، وعدم محاسبة المتجاوزين على المال العام وتجاهل تقارير مجلس الأمة وديوان المحاسبة، وقال إن القطاع النفطي يتعرض لانتكاسات تلو انتكاسات وسط غياب اي دور لمجلس الوزراء في معالجة الخلل وكان ما يحدث يتم قبوله او ان التطاول على المال العام وإهدار الثروة النفطية أمر لا يستحق الرقابة والمحاسبة التي باتت آخر سلم الأولويات لتحقيق الإصلاح، والأخطر ان إيرادات القطاع النفطي هي الأمان للقدرة على تسديد اي اقتراض مالي مستقبلي للدولة. وبيّن ان القطاع النفطي بات دولة داخل دولة في تسابق على الصلاحيات والاختصاصات والسلطة، وهروب من المساءلة والمحاسبة والعقاب، حين يكون التزاحم على المال العام والثروة النفطية والمناقصات الكل يتصدر المشهد، وحين تكون المساءلة الكل يلقيها على الآخر وسط غياب للقرارات متى شاؤوا ووسط كسر للقوانين والقرارات وتطويعها بما يتفق ومصالح البعض.

وأضاف ان مجلس الوزراء، وعلى وجه التحديد سمو رئيس مجلس الوزراء، الموجه له الاستجواب بحكم منصبه رئيساً لمجلس الوزراء، يغيب عن المشهد في الوقت الذي يصوت فيه مجلس الأمة على إحالة تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في التعيينات والترقيات في مؤسسة البترول الكويتية إلى الحكومة، بما تضمنه من توصيات بلغت 36 توصية في التجاوزات الإدارية و54 توصية عن التجاوزات المالية، وهو التقرير الذي صدر في 22 يوليو 2020، وبصفحات التقرير التي تجاوزت 400 صفحة، جرائم جنائية خطيرة عن إهدار بمئات الملايين من الدنانير في القطاع النفطي الذي يمثل اهم مرافق الدولة وتورط قياديين كبار في ذلك، وكانت كل مواضيعه ومحاوره ومجالات النقاش فيه مطروحة امام سمو رئيس مجلس الوزراء الموجه له الاستجواب من قبل، وعلى وجه الخصوص في جلسة 24 ديسمبر 2019 وهو نقاش ليس من منطلق اهواء او اراء او مواقف سياسية وإنما نقاش مدعم بتقارير ديوان المحاسبة عن التجاوزات، ولكن سمو رئيس مجلس الوزراء لم يلتفت لما ورد في تقارير ديوان المحاسبة الذي يمثل الذراع الرقابية لمجلس الأمة ولم يلتفت للنقاش ولم يلتفت لتقرير لجنة التحقيق والذي صوّت مجلس الأمة على إحالته للحكومة في تجاهل وتعمد واستهانة بنتائج لجنة التحقيق البرلمانية والتي وافق مجلس الأمة على توصياتها.

ويتضح من خلال تحديد السلطة والمسؤولية حجم التقاعس من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى للبترول عن ممارسة سلطاته الدستورية والقانونية بما يكفل حماية القطاع النفطي من الانهيار الإداري والمالي، بتجاهله كل ما يثار ويطرح وهو يعلم من ديوان المحاسبة بتلك التجاوزات من خلال وجوده عضواً في مجلس الوزراء من قبل، وباعتباره خلال سنوات طويلة نائباً لرئيس مجلس الوزراء.

وفي المحور الثاني، تناول السبيعي الاستمرار بنهج الحكومة السابقة وعدم معالجة تجاوزاتها ومساسها بحق المواطنة. ورأى أن أخطر شعور قد يصاب فيه المرء هو تهديده بأمن مواطنته وانتمائه لوطنه، والأخطر ان يتحول هذا التهديد إلى اعتداء وتجاوز على ما يتمتع به من علاقة المواطنة فيفقدها، ويصبح شخصاً لا يرتبط بهذا الوطن إلا بروح وطنية يعتز بها، ويحب وطنه، ويعلم بحبيه ونشيد وطني يقف له احتراماً، فأخطر شيء أن يعاملك وطنك كغريب، ويشطبك من سجلاته تنفيذاً لتهديد وعيد، فكثيرون تعرضوا للظلم في مواطنتهم، وجميعنا نشعر بمرارة هذا الأمر، وبمعاناة كثير من الأسر بأفرادها، نسائها وأطفالها، كبارها وشبابها، بسبب انتقام سياسي وتعسف وانحراف في السلطة، ولأننا وغيرنا ممن يعرف الحق يدرك ان القضاء بما له من سلطة وفق الدستور والقانون له ان يبسط ولايته على قرارات الحكومة في سحب الجنسية من المواطنين، وهو ما تأكد بحكم محكمة التمييز في الدائرة الإدارية برقم (647,659,694 لسنة 2015 إداري 10) الصادر في 23-3-2016 والتي على ضوئها بسط القضاء الإداري من خلال الدوائر الإدارية وبالمحكمة الكلية ومحكمة الاستئناف ولايته وسلطته في الرقابة على مراسيم سحب الجنسية، وقضى في بعض الحالات بإلغاء القرار الصادر من جهة الإدارة، كما هو الحال في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتأييد حكم أول درجة من الدائرة الإدارية بالاستئناف رقمي 2504 و2507 لسنة 2016 إداري 1 والذي يؤكد ان جهة الإدارة امتنعت عن تقديم المستندات المتعلقة بسحب جنسية، وقد أكد الحكم ان المدعي كويتي الجنسية بصفة أصلية بقوة القانون دون قيد او شرط طالما ولد لاب يتمتع بالجنسية الكويتية وقت الولادة.

والمصيبة ان جهة الإدارة تتمسك في ان المحكمة ليس لها ان تلزم جهة الإدارة بتقديم أسباب سحب الجنسية، وبهذا المفهوم الذي تتبناه الحكومة فإنها تظهر نفسها بأنها ستتمسك بسلاح الجنسية ضد من ترغب في معاقبته، وهو أخطر ما يكون على المرء حينما يفقد ادنى حقوقه فيما كفله الدستور من حق التقاضي.

واي تعذر من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء الموجه إليه هذا الاستجواب بعدم العلم او الجهل بهذا المحور هو هروب من المسؤولية، فهو يؤكد استمراره على نهج الحكومة السابقة من خلال الاستمرار في رفض تحقيق الطمأنينة والاستقرار للجميع بالانتماء وعدم تعريض حق المواطنة للقرارات الجزافية الخاضعة للأهواء، فهناك مواطنون مسحوبة جنسياتهم بلا سبب، وسمو رئيس مجلس الوزراء يعلم بذلك، إن هذه الحكومة يطيب لها ان تمارس ذلك الإهمال دون حياء او خجل، ولم نكن نتقف هذا الموقف في هذا الاستجواب الموجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، لولا التمادي والسعي في ان يكون ذلك نهجاً مقبولاً في تعزيز الفساد ومحاربة كل خطط الإصلاح وتعزيز المواطنة، ولا يمكن ان نقبل لهذه الحكومة ان تسعى لاستخدام هذا الملف من جديد ملفاً للمساومة السياسية حماية لها من المساءلة، وليعلم الشعب الكويتي من فوق منصة الاستجواب ما هو نهج الحكومة وسياستها في ملف طمأنة المواطن على مواطنته والانتصار لكل ذي حق في مواجهة كل ظلم.

> **القطاع النفطي يتعرض لانتكاسات متتالية وسط غياب أي دور لمجلس الوزراء في معالجة الخلل**
>
> **الحكومة مستمرة في نهج سابقتها ولم تعمد لمعالجة تجاوزاتها ومساسها بحق المواطنة**
>
> **لن نقبل استخدام ملف سحب الجنسية من جديد للمساومة السياسية والحماية من المساءلة**

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-٨-٢٧	٨	١٤٩٤٤

الجريدة

مجلس أمة

«التحقيق في الصندوق الماليزي» تطلب التسجيلات

أعلن رئيس لجنة التحقيق، الخاصة بقضية الصندوق الماليزي، النائب د. عودة الرويعي، عقد الاجتماع الثاني للجنة (اليوم)، لمناقشة آلية عملها ومخاطبة الجهات المطلوب استدعاؤها.

وقال الرويعي، في تصريح صحافي بمجلس الأمة، أمس، إن اللجنة عقدت اجتماعها الأول عقب تشكيلها، وتم اختيار رئيس اللجنة والمقرر، لافتا الى أن اجتماعها (اليوم) سيتم بحضور بعض المسؤولين للمثول امامها.

وأضاف أن اللجنة وجهت خطابا رسميا الى رئيس مجلس الأمة للحصول على نسخة من التسجيلات الموجودة لدى الأمانة العامة، والخاصة بالقضية، وحصلت عليها. وأكد أن التسجيلات سيتم عرضها على لجنة التحقيق، وتحديد يوم لمراجعتها بشكل متصل، أيا كانت مدتها، موضحا ان اللجنة ستتفق على كيفية مراجعتها وتفريغها وفق مهامها وحدودها، والخطوات اللاحقة المتعلقة بقضية الصندوق الماليزي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخمس	٢٠٢٠-٨-٢٧	٥	٤٥١١

وفيـــات

الوفيات

- محمد عمر درباس العمر، 71 عاماً، (شيع)، تلفون: 99060902، 99901777
- ساره مطلق بندر أبوشيبه المطيري، أرملة/ دهام حسن بن غيام المطيري، 102 عام، (شيعت)، تلفون: 90000169، 99543248
- محمد سعد محمد الحويلة، 74 عاماً، (شيع)، تلفون: 99731308، 99721622

«إنا لله وإنا إليه راجعون»